No. 47782

Germany
and
Libyan Arab Jamahiriya

Agreement between the Federal Republic of Germany and the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya concerning the encouragement and reciprocal protection of investments. Tripoli, 15 October 2004

Entry into force: *14 July 2010 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 13*

Authentic texts: *Arabic, English and German*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Germany, 9 September 2010*

Allemagne
et
Jamahiriya arabe libyenne

Accord entre la République fédérale d'Allemagne et la Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste relatif à l'encouragement et à la protection réciproque des investissements. Tripoli, 15 octobre 2004

Entrée en vigueur : *14 juillet 2010 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 13*

Textes authentiques : *arabe, anglais et allemand*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Allemagne, 9 septembre 2010*

الاتفاقية في أي وقت من قبل أي من الطرفين المتعاقدين بعد تقديم إشعار قبل أثنى عشرة شهراً .

3- في حالة الاستثمارات التي تمت قبل تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية فإن شروط المواد السابقة تستمر سارية المفعول لفترة عشرين سنة أخرى من تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية بمدينة طرابلس بتاريخ 15/10/ 2004 مسيحي ، من نسخ أصلية باللغات العربية والألمانية والإنجليزية وهي جميعها متساوية في القوة القانونية ، وفي حالة الاختلاف يرجع إلى النص الإنجليزي .

عن
جمهورية
ألمانيا الاتحادية

عن
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى

الذكر ، ما لم يتفق طرفي النزاع على غير ذلك ، بهذا يعلن كل من الطرفين المتعاقـدين قبوله لهذا الإجراء .

المادة (12)

العلاقات بين الأطراف المتعاقدة

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول بغض النظر عن عدم وجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين الطرفين المتعاقدين .

المادة (13)

سريان المفعول والمدة والانتهاء

1- تخضع هذه الاتفاقية للتصديق ويتم تبادل أدوات التصديق بأسرع وقت ممكن .

2- يسري مفعول هذه الاتفاقية بعد شهر واحد من تبادل أدوات إقرارها ، تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لفترة عشر سنوات تجديد بعدها لفترة غير محددة ما لم يقدم أي من الطرفين المتعاقدين إشعاراً مكتوباً بإنهائها عبر القنوات الدبلوماسية قبل أثنى عشر شهراً من إنهائها ، بعد انقضاء العشرة سنوات يجوز طلب إنهاء هذه

المادة (11)

تسوية النزاعات بين طرف متعاقد

ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر

1- النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر تحل ودياً بقدر الإمكان بين طرفي النزاع .

2- إذا لم يحل النزاع خلال ستة اشهر من تاريخ تقديمه من أحد طرفي النزاع ، فأنه يقدم بطلب من مستثمر الطرف المتعاقد الآخر للتحكيم ما لم يتفق طرفي النزاع على غير ذلك تطبق شروط المادة (10) (3) إلى (5) من أجراء كافة التعديلات المقتضية حسب الأحوال بشرط أن يتم تعيين أعضاء محكمة التحكيم طبقاً للمادة (10) (3) من قبل طرفي النزاع مع عدم مراعاة الفترات المحددة في المادة (10) (3) يجوز لأي طرفي النزاع ، فى غياب أي ترتيبات أخرى أن يدعو رئيس محكمة غرفة التجارة الدولية في باريس للقيام بالتعيينات المطلوب ،الحكم يسري مفعولة طبقاً للقانون المحلي .

3- أثناء مداولات التحكيم أو سريان مفعول حكم لا يحق للطرف المتعاقد المشارك في النزاع تقديم اعتراض بأن المستثمر من الطرف المتعاقد الآخر قد تلقي تعويضاً بموجب عقد تامين يتعلق بكل أو جزء من الأضرار .

4- في حالة أن يكون الطرفان المتعاقدان دولتان متعاقدتان تبعاً لمعاهدة 18 مارس 1965 مسيحي ، بشأن تسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ورعايا دول أخرى ، فإن النزاعات تحت هذه المادة بين طرفي النزاع تقدم للتحكيم بموجب الاتفاقية آنفة

حكومتي الطرفين المتعاقدين ، يتم تعيين هذين العضوين خلال شهرين ويتم تعيين رئيس المحكمة خلال خمسة أشهر من تاريخ إخطار أي من الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر بنية في تقديم النزاع لمحكمة التحكيم .

4- إذا لم تراعي الفترات المحددة في الفقرة (3) أعلاه ، يجوز لأي من للطرفين المتعاقدين ، في غياب أي ترتيب أخر ، أن يدعو رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بهذه التعيينات ، إذا كان الرئيس من رعايا أي من الطرفين المتعاقدين أو إذا كان ممنوعاً من القيام بهذه الوظيفة ، يقوم نائب الرئيس بالتعيينات اللازمة ، وإذا كان نائب الرئيس أيضاً من رعايا أي من الطرفين المتعاقدين أيضاً أو إذ حجب من أداء هذه الوظيفة فإن عضو المحكمة التالي في الأقدمية والذي هو ليس من رعايا أي من الطرفين المتعاقدين يقوم بالتعيينات اللازمة .

5- تصدر قرارات محكمة التحكيم بأغلبية الأصوات ، هذه القرارات تكون ملزمة ، و يتحمل كل طرف متعاقد تكلفة العضو الخاص به وتكاليف ممثليه في مداولات التحكيم ويتحمل الطرفان المتعاقدان تكاليف الرئيس وكذلك التكاليف الأخرى بنسب متساوية ويجوز لمحكمة التحكيم أن تضع لائحة مختلفة تتعلق بالتكاليف ، في كافة النواحي الأخرى تحدد محكمة التحكيم إجراءاتها الخاصة .

6- رئيس محكمة التحكيم يكون من مواطني دولة ثالثة تكون لدى كل من الطرفين المتعاقدين علاقات دبلوماسية معها .

الطرف المتعاقد الآخر لمعاملة أكثر تفضيلاً من المذكورة بهذه الاتفاقية فإن هذه اللائحة تسود على هذه الاتفاقية للحد الأكثر تفضيلاً .

2- يرعى كل طرف متعاقد أي التزام آخر بشأن الاستثمارات بمنطقته تولاه مستثمرو الطرف الآخر .

المادة (9)
نطاق التطبيق

تطبق هذه الاتفاقية أيضاً على الاستثمارات التي تمت قبل سريان مفعولها بواسطة مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين بمنطقة الطرف المتعاقد الآخر بما لا يتعارض مع قوانين الأخير ، من ناحية ثانية لا تطبق هذه الاتفاقية على النزاعات الناشئة قبل سريان مفعولها .

المادة (10)
تسوية النزاعات بين الأطراف المتعاقدة

1- النزاعات الناشئة بين الطرفين المتعاقدين بسبب تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية تحل بقدر الإمكان بواسطة حكومتي الطرفين المتعاقدين .

2- إذا لم تتم تسوية النزاع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم موضوعه من قبل أي من الطرفين المتعاقدين فإنه يحول بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين لمحكمة التحكيم .

3- محكمة التحكيم تكون لغرض خاص كالآتي : كل طرف متعاقد يعين عضواً وهذان العضوان يوافقان على مواطن من دولة ثالثة ليكون رئيساً للمحكمة يتم تعيينه من قبل

بصفة قانونية عن أي حق أو دعوى لذلك المستثمر للطرف المتعاقد السابق ، يقر الطرف المتعاقد الأخير أيضاً بإحلال الطرف المتعاقد الأول لأي حق أو دعوى (دعاوى متنازل عنها) يخول إليها ذلك الطرف المتعاقد لتأكيد نفس الحد الذي خول إليه سلفة ، فيما يتعلق بتحويل الدفعات التي تتم بموجب تلك الدعاوى المتنازل عنها تطبق المواد (4)(2) و (3) إضافة إلى المادة (5) بعد إجراء كافة التعديلات اللازمة .

المادة (7)
شروط التحويل

1- التحويلات بموجب المادة (4) (2) أو (3) والمادة (5) أو المادة (6) تنفذ دون تأخير بسعر صرف السوق المعمول به يوم التحويل ، يعتبر التحويل قد تم " بدون تأخير " إذا نفذ في الفترة المطلوبة عادة لاستكمال إجراءات التحويل ، تبدأ الفترة المذكورة في اليوم الذي يقدم فيه الطلب ذي العلاقة ولا تزيد عن شهرين مهما كان السبب .

2- في حالة عدم وجود سعر صرف بالسوق ، فإن السعر المستخدم يكون آخر سعر صرف وطبق على الاستثمارات الداخلة من قبل المصرف المركزي المعني أو آخر سعر صرف لتحويل عملات في حقوق سحب خاصته أيهما أكثر تفضيلاً للمستثمر.

المادة (8)
شروط أخرى

1- إذا احتوى تشريع أي من الطرفين المتعاقدين أو احتوت التزامات بموجب قانون دولي قائم في الوقت الراهن أو تم وصفه فيما بعد بين الطرفين المتعاقدين إضافة إلى هذه الاتفاقية على لائحة سواء كانت عامة أو نوعية تخول استثمارات بواسطة مستثمري

وطنية أو اضطراب تمنح معاملة ليست أقل تفضيلاً من التي يمنحها الطرف الآخر لمستثمريه من حيث الاسترداد والتعويض أو اعتبارات أخرى ذات قيمة مادية هذه الدفعات يجب أن تحول بحرية .

4- يجب أن يتمتع مستثمرو أي من الطرفين المتعاقدين بشرط المعاملة المفضلة بمنطقة الطرف الآخر فيما يتعلق بالأمور المذكورة بهذه المادة .

المادة (5)
حرية التحويل

يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف الآخر حرية تحويل الدفعات المتعلقة بالاستثمارات خاصة :-

أ- المبالغ الأساسية والإضافية للمحافظة على وزيادة الاستثمار .
ب- العائدات .
ج- سداد القروض .
د- عائدات التصفية أو بيع كل أو جزء من الاستثمار .
هـ- التعويض المذكور في المادة (4) .

المادة (6)
الإحـــلال

إذا قام أي من الطرفين المتعاقدين بالدفع لأي من مستثمريه بموجب ضمان يخص استثمار في منطقة الطرف المتعاقد الآخر يقوم الطرف المتعاقد الآخر ودون إخلال بحقوق الطرف المتعاقد الأول بموجب المادة (10) بالإقرار بالتنازل سواء بموجب القانون أو عملاً

دخول منطقة الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بالاستثمار ، نفس الشيء يسري على الأشخاص المستخدمين لأي طرف متعاقد الذين يرغبون دخول منطقة الطرف الآخر لأغراض تتعلق بالاستثمارات وأن يقيموا هناك لأخذ وظائفهم طلبات تصاريح العمل أيضاً تعطي اعتبار خاص .

8- المستثمرون من أي من الطرفين المتعاقدين أحرار في اختيار وسائل النقل الدولية لنقل الأشخاص والبضائع التي لها علاقة مباشرة بالاستثمار بمعناه في هذه الاتفاقية .

المادة (4)
التعويض في حالة نزع الملكية

1- استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين تتمتع بحماية كاملة وأمان كامل بمنطقة الطرف المتعاقد الآخر .

2- استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين يجب ألا تصادر أو تؤمم أو تخضع لأي إجراء آخر مباشر أو غير مباشر أثاره تساوي نزع الملكية أو التأميم بمنطقة الطرف المتعاقد الآخر إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض ، هذا التعويض يعادل قيمة الاستثمار المنزوع في التاريخ السابق للمصادرة أو التأميم الفعلي أو إشهار إجراء مقارن ، يدفع التعويض دون تأخير ويحمل فائدة المصرف العادية حتى وقت الدفع ، ويكون قابل للتحقيق والتحويل ، الشروط يجب أن تكون بطريقة مناسبة في وقت أو قبل نزع الملكية أو التأميم أو اتخاذ القرار المقارن لتمديد ودفع ذلك التعويض ، قانونية أي نزع ملكية أو تأميم من هذا القبيل ومبلغ التعويض يخضع للمراجعة من القانون .

3- مستثمر أي من الطرفين المتعاقدين والذين تعاني استثماراتهم من الخسائر بمنطقة الطرف المتعاقد الآخر بسبب حرب أو أي صراع مسلح آخر أو ثورة أو حالة طوارئ

2- لا يحق لأي من الطرفين المتعاقدين أن يعرض مستثمري الطرف الآخر فيما يتعلق بأنشطتهم المتعلقة بالاستثمارات بمنطقته لمعاملة أقل تفضيلاً من التي تمنحها لمستثمريها أو لمستثمري أي دولة ثالثة .

3- يعتبر ما يأتي بصفة أكثر خصوصية وليس استثنائياً(نشاط) في نطاق المعني المنصوص عليه بهذه المادة : الإدارة والمحافظة على استخدام والتمتع والتصرف في الاستثمار ، يعتبر ما يأتي " معاملة أقل تفضيلاً " في نطاق المعني المنصوص عليه بهذه المادة : المعاملة غير المتعادلة في حالة القيود الموضوعة على شراء المواد الخام والمواد المساعدة للطاقة أو الوقود أو وسائل الإنتاج أو تشغيل من أي نوع والمعاملة غير المتساوية في حالة إعاقة تسويق المنتجات داخل أو خارج القطر إضافة إلى أي إجراءات أخرى لها تأثير مشابه ، لا تعتبر الإجراءات التي تتخذ من أجل الأمن العام والنظام والصحة العامة أو القيم " معاملة أقل تفضيلاً " في نطاق المعني المنصوص عليه بهذه المادة .

4- المعاملة الممنوحة بموجب هذه المادة لا تتعلق بامتيازات يمنحها أي من الطرفين لمستثمرين من دول ثالثة بسبب عضويته أو ارتباطه مع نظام جمركي أو اتحاد اقتصادي أو سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة .

5- لا تتعلق المعاملة الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية ، مميزات يمنحها أي من الطرفين المتعاقدين لمستثمري دول ثالثة بموجب اتفاقية ازدواج ضريبي أو اتفاقيات أخرى تتعلق بأمور ضريبية .

6- لا تلزم شروط هذه المادة طرفاً متعاقداً أن يقدم لمستثمرين مقيمين بمنطقة الطرف المتعاقد الآخر امتيازات ضريبية أو تخفيضات ضريبية تمنح وفقاً لقانونه الضريبي فقط لمستثمرين مقيمين بمنطقته .

7- في إطار تشريعاتها الوطنية يعطي الطرفان المتعاقدان اعتباراً متعاطفاً لطلبات الدخول والإقامة المقدمة من أفراد أي من أفراد أي من الطرفين المتعاقدين الذين يرغبون في

4- المصطلح " منطقة " يعني " أي من الطرفين المتعاقدين مشتملة على المياه الإقليمية إضافة إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بالقدر الذي يسمح به القانون الدولي للطرف المتعاقد لممارسة حقوق سيادة أو اختصاص قضائي بهذه المناطق .

المادة (2)
تشجيع وحماية الاستثمارات

1- يقوم كل طرف متعاقد بتشجيع الاستثمارات في منطقته بقدر الإمكان بواسطة مستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر ، وأن يقبل بهذه الاستثمارات طبقاً لتشريعاته .

2- كل طرف متعاقد في منطقته وفي أي حالة يمنح استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة عادلة ومجزية كما يوفر لها الحماية الكاملة بموجب الاتفاقية عائدات الاستثمار وفي حالة إعادة استثمارها فإن العائدات منها يجب أن تتمتع بنفس الحماية شأنها شأن الاستثمار .

3- لا يحق لأي من الطرفين المتعاقدين بأي شكل أن يفسد بواسطة مقاييس استبدادية أو تمييزية ، الإدارة أو المحافظة أو الاستخدام أو التمتع أو التصرف في الاستثمارات بمنطقته لمستثمرين من الطرف الآخر .

المادة (3)
معاملة الاستثمارات

1- لا يحق لأي من الطرفين المتعاقدين أن يعرض استثمارات بمنطقته مملوكة أو يسيرها مستثمرون من الطرف الآخر لمعاملة أقل تفضيلاً من تلك الممنوحة لاستثمارات مستثمريه أو لاستثمارات مملوكة لمستثمري أي دولة ثالثة .

ج- مطالبات الأموال التي تم استخدامها لتحقيق قيمة اقتصادية أو دعاوى لأي أداء له قيمة اقتصادية .

د- حقوق الملكية الفكرية خاصة حقوق الطبع والبراءات وبراءات التصاميم الصناعية والعلامات التجارية ، والأسماء التجارية ، وأسرار المهنة ، والعمليات الفنية والخبرة الفنية وحسن النية .

هـ- امتيازات الأعمال بموجب القانون العام ، مشتملة على امتيازات البحث واستخراج واستغلال الموارد الطبيعية أي تغيير في الشكل الذي تم فيه استثمار الموجودات لا يؤثر في تصنيفها كاستثمارات .

2- المصطلح " عائدات " يعني المبالغ الناتجة عن الاستثمار في فترة محددة مثل الربح وأرباح الأسهم والفائدة والإتاوات أو الرسوم .

3- المصطلح " مستثمرين " فيما يتعلق بأي طرف متعاقد يشير إلى :-

أ- أشخاص طبيعيين الذين

- فيما يخص جمهورية ألمانيا الاتحادية الألمان في نطاق المعني بقانونها الأساسي

- فيما يخص الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الذين يعتبرون مواطنيين في نطاق القوانين المعمول بها فيها

ب- الجهات القانونية تشمل الشركات والمؤسسات وروابط الأعمال ومنظمات أخرى لها أو ليس لها شخصية قانونية لها مقر في منطقة ذلك الطرف المتعاقد بغض النظر عما إذا كانت أنشطتها موجهة للأرباح أم لا .

اتفاقية بشأن تشجيع الاستثمار والحماية المتبادلة للاستثمارات

بين

جمهورية ألمانيا الاتحادية

و

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

أن جمهورية ألمانيا الاتحادية و الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، رغبة منهما في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين ، وبنية خلق شروط أفضل للاستثمارات بواسطة مستثمرين لأي من البلدين في منطقة البلد الآخر ، مدركين أن التشجيع والحماية المتبادلة لهذه الاستثمارات تثيران مبادرة الاستثمار الفردية وتزيدان من رفاهية كل من البلدين

قد تم الاتفاق على ما يلي :-

المادة (1)

تعريف المصطلحات

لأغراض هذه الاتفاقية :-

1- المصطلح " استثمارات " يشمل أي نوع من الأصول خاصة :

أ- العقارات المنقولة والثابتة إضافة إلى أي حقوق مضادة مثل الرهن وحق الحجز العقاري والضمانات .

ب- أسهم الشركات وأنواع الفوائد الأخرى بالشركات .

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقيـــــــــــــــــة

بـــــيـــــن

جمهورية ألمانيا الاتحادية

و

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

بشأن

تشجيع الإستثمار والحماية المتبادلة للاستثمارات

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

Agreement

between

the Federal Republic of Germany

and

the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya

concerning

the Encouragement and Reciprocal Protection

of Investments

The Federal Republic of Germany
and
the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya -

desiring to intensify economic co-operation between both countries,

intending to create favourable conditions for investments by investors of either country in the territory of the other country,

recognizing that the encouragement and contractual protection of such investments are apt to stimulate individual business initiative and to increase the prosperity of both countries -

have agreed as follows:

Article 1
Definitions

For the purposes of this Agreement

1. the term "investments" comprises every kind of asset, in particular:

   (a) movable and immovable property as well as any other rights in rem, such as mortgages, liens and pledges;

   (b) shares of companies and other kinds of interest in companies;

   (c) claims to money which has been used to create an economic value or claims to any performance having an economic value;

(d) intellectual property rights, in particular copyrights, patents, utility-model patents, industrial designs, trade-marks, trade-names, trade and business secrets, technical processes, know-how, and good will;

(e) business concessions under public law, including concessions to search for, extract and exploit natural resources;

any alteration of the form in which assets are invested shall not affect their classification as investment;

2. the term "returns" means the amounts yielded by an investment for a definite period, such as profit, dividends, interest, royalties or fees;

3. the term "investors" with regard to either Contracting Party refers to:

(a) natural persons who

- in respect of the Federal Republic of Germany are Germans within the meaning of its Basic Law; and

- in respect of the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya are considered to be nationals within the meaning of its applicable laws;

(b) legal entities, including companies, corporations, business associations and other organizations, with or without legal personality which have their seat in the territory of that Contracting Party, irrespective of whether or not their activities are directed at profit;

4. the term "territory" means the territory of either Contracting Party including the territorial sea as well as the exclusive economic zone and the continental shelf insofar as international law permits the Contracting Party to exercise sovereign rights or jurisdiction in these areas.

Article 2

Promotion and Protection of Investments

(1) Each Contracting Party shall in its territory promote as far as possible investments by investors of the other Contracting Party and admit such investments in accordance with its legislation.

(2) Each Contracting Party shall in its territory in any case accord investments by investors of the other Contracting Party fair and equitable treatment as well as full protection under the Agreement. Returns from the investment and, in the event of their re-investment, the returns therefrom shall enjoy the same protection as the investment.

(3) Neither Contracting Party shall in any way impair by arbitrary or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its territory of investors of the other Contracting Party.

Article 3

Treatment of Investments

(1) Neither Contracting Party shall subject investments in its territory owned or controlled by investors of the other Contracting Party to treatment less favourable than it accords to investments of its own investors or to investments of investors of any third State.

(2) Neither Contracting Party shall subject investors of the other Contracting Party, as regards their activity in connection with investments in its territory, to treatment less favourable than it accords to its own investors or to investors of any third State.

(3) The following shall more particularly, though not exclusively, be deemed "activity" within the meaning of this Article: the management, maintenance, use, enjoyment and disposal of an investment. The following shall, in particular, be deemed "treatment less favourable" within the meaning of this Article: unequal treatment in the case of restrictions on the purchase of raw or auxiliary materials, of energy or fuel or of means of production or operation of any kind, unequal treatment in the case of impeding the marketing of products inside or outside the country, as well as any other measures having similar effects. Measures that have to be taken for reasons of public

security and order, public health or morality shall not be deemed "treatment less favourable" within the meaning of this Article.

(4) The treatment granted under this Article shall not relate to privileges which either Contracting Party accords to investors of third States on account of its membership of, or association with, a customs or economic union, a common market or a free trade area.

(5) The treatment granted under this Article shall not relate to advantages which either Contracting Party accords to investors of third States by virtue of a double taxation agreement or other agreements regarding matters of taxation.

(6) The provisions of this Article do not oblige a Contracting Party to extend to investors resident in the territory of the other Contracting Party tax privileges, tax exemptions and tax reductions which according to its tax laws are granted only to investors resident in its territory.

(7) The Contracting Parties shall within the framework of their national legislation give sympathetic consideration to applications for the entry and sojourn of persons of either Contracting Party who wish to enter the territory of the other Contracting Party in connection with an investment; the same shall apply to employed persons of either Contracting Party who in connection with an investment wish to enter the territory of the other Contracting Party and sojourn there to take up employment. Applications for work permits shall also be given sympathetic consideration.

(8) The investors of either Contracting Party are free to choose international means of transport for the transport of persons and capital-goods directly connected with an investment within the meaning of this Agreement.

Article 4

Compensation in Case of Expropriation

(1) Investments by investors of either Contracting Party shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party.

(2) Investments by investors of either Contracting Party shall not directly or indirectly be expropriated, nationalized or subjected to any other measure the effects of which would be tantamount to expropriation or nationalization in the territory of the other Contracting Party except for the public benefit and against compensation. Such compensation shall be equivalent to the value of the expropriated investment immediately before the date on which the actual or threatened expropriation, nationalization or comparable measure has become publicly known. The compensation shall be paid without delay and shall carry the usual bank interest until the time of payment; it shall be effectively realizable and freely transferable. Provision shall have been made in an appropriate manner at or prior to the time of expropriation, nationalization or comparable measure for the determination and payment of such compensation. The legality of any such expropriation, nationalization or comparable measure and the amount of compensation shall be subject to review by due process of law.

(3) Investors of either Contracting Party whose investments suffer losses in the territory of the other Contracting Party owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency, or revolt, shall be accorded treatment no less favourable by such other Contracting Party than that which the latter Contracting Party accords to its own investors as regards restitution, indemnification, compensation or other valuable consideration. Such payments shall be freely transferable.

(4) Investors of either Contracting Party shall enjoy most-favoured-nation treatment in the territory of the other Contracting Party in respect of the matters provided for in this Article.

Article 5

Free Transfer

Each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party the free transfer of payments in connection with an investment, in particular

(a) the principal and additional amounts to maintain or increase the investment;

(b) the returns;

(c) the repayment of loans;

(d) the proceeds from the liquidation or the sale of the whole or any part of the investment;

(e) the compensation provided for in Article 4.

Article 6
Subrogation

If either Contracting Party makes a payment to any of its investors under a guarantee it has assumed in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall, without prejudice to the rights of the former Contracting Party under Article 10, recognize the assignment, whether under a law or pursuant to a legal transaction, of any right or claim of such investor to the former Contracting Party. The latter Contracting Party shall also recognize the subrogation of the former Contracting Party to any such right or claim (assigned claims) which that Contracting Party shall be entitled to assert to the same extent as its predecessor in title. As regards the transfer of payments made by virtue of such assigned claims, Article 4 (2) and (3) as well as Article 5 shall apply mutatis mutandis.

Article 7
Provisions for Transfer

(1) Transfers under Article 4 (2) or (3), under Article 5 or Article 6 shall be made without delay at the market rate of exchange applicable on the day of the transfer. A transfer shall be deemed to have been made "without delay" if effected within such period as is normally required for the completion of transfer formalities. The said period shall commence on the day on which the relevant request has been submitted and may on no account exceed two months.

(2) In the absence of a market for foreign exchange, the rate to be used will be the most recent rate applied to inward investments by the respective Central Bank or the most recent exchange rate for conversion of currencies into Special Drawing Rights, whichever is more favourable to the investor.

Article 8

Other Provisions

(1) If the legislation of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is provided for by this Agreement, such regulation shall to the extent that it is more favourable prevail over this Agreement.

(2) Each Contracting Party shall observe any other obligation it has assumed with regard to investments in its territory by investors of the other Contracting Party.

Article 9

Scope of Application

This Agreement shall also apply to investments made prior to its entry into force by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party consistent with the latter's legislation. However, this Agreement shall not apply to disputes which have been raised prior to its entry into force.

Article 10

Settlement of Disputes between the Contracting Parties

(1) Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement should as far as possible be settled by the governments of the two Contracting Parties.

(2) If a dispute cannot thus be settled within a period of three months from the date on which the matter was raised by either Contracting Party, it shall upon the request of either Contracting Party be submitted to an arbitration tribunal.

(3) Such arbitration tribunal shall be constituted ad hoc as follows: each Contracting Party shall appoint one member, and these two members shall agree upon a national of a third State as their chairman to be appointed by the governments of the two Contracting Parties. Such members shall be appointed within two months, and such chairman within five months from the date on which either Contracting Party has informed the other Contracting Party that it intends to submit the dispute to an arbitration tribunal.

(4) If the periods specified in paragraph 3 above have not been observed, either Contracting Party may, in the absence of any other arrangement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President should make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or if he, too, is prevented from discharging the said function, the member of the Court next in seniority who is not a national of either Contracting Party should make the necessary appointments.

(5) The arbitration tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. Such decisions shall be binding. Each Contracting Party shall bear the cost of its own member and of its representatives in the arbitration proceedings; the cost of the chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties. The arbitration tribunal may make a different regulation concerning costs. In all other respects, the arbitration tribunal shall determine its own procedure.

(6) The chairman of the arbitration tribunal shall be a national of a third State with which both Contracting Parties maintain diplomatic relations.

Article 11

Settlement of Disputes between a Contracting Party and an Investor of the other Contracting Party

(1) Disputes concerning investments between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party shall as far as possible be settled amicably between the parties in dispute.

(2) If the dispute cannot be settled within six months of the date when it has been raised by one of the parties in dispute, it shall, at the request of the investor of the other Contracting Party, be submitted for arbitration. Unless the parties in dispute have agreed otherwise, the provisions of Article 10 (3) to (5) shall be applied mutatis mutandis on condition that the appointment of the members of the arbitration tribunal in accordance with Article 10 (3) is effected by the parties in dispute and that, insofar as the periods specified in Article 10 (3) are not observed, either party in dispute may, in the absence of other arrangements, invite the President of the Court of International Arbitration of the International Chamber of Commerce in Paris to make the required appointments. The award shall be enforced in accordance with domestic law.

(3) During arbitration proceedings or the enforcement of an award, the Contracting Party involved in the dispute shall not raise the objection that the investor of the other Contracting Party has received compensation under an insurance contract in respect of all or part of the damage.

(4) In the event of both Contracting Parties having become Contracting States of the Convention of 18 March 1965 on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States, disputes under this Article between the parties in dispute shall be submitted for arbitration under the aforementioned Convention, unless the parties in dispute agree otherwise; each Contracting Party herewith declares its acceptance of such a procedure.

Article 12

Relations between the Contracting Parties

This Agreement shall be in force irrespective of whether or not diplomatic or consular relations exist between the Contracting Parties.

Article 13

Entry into Force, Duration and Termination

(1) This Agreement shall be subject to ratification; the instruments of ratification shall be exchanged as soon as possible.

(2) This Agreement shall enter into force one month after the date of exchange of the instruments of ratification. It shall remain in force for a period of ten years and shall be extended thereafter for an unlimited period unless denounced in writing through diplomatic channels by either Contracting Party twelve months before its expiration. After the expiry of the period of ten years this Agreement may be denounced at any time by either Contracting Party giving twelve months' notice.

(3) In respect of investments made prior to the date of termination of this Agreement, the provisions of the preceding Articles shall continue to be effective for a further period of twenty years from the date of termination of this Agreement.

Done at Tripoli on 15/10/2004 in duplicate in the German, Arabic and English languages, all texts being authentic. In case of divergent interpretation of the German and the Arabic texts, the English text shall prevail.

For the
Federal Republic of Germany

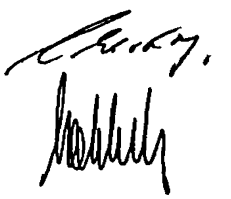

For the
Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya

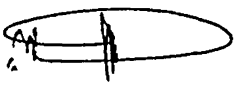

[GERMAN TEXT – TEXTE ALLEMAND]

Abkommen

zwischen

der Bundesrepublik Deutschland

und

der Sozialistischen Libysch-Arabischen Volks-Dschamahirija

über

die Förderung und den gegenseitigen Schutz von

Kapitalanlagen

Die Bundesrepublik Deutschland
und
die Sozialistische Libysch-Arabische Volks-Dschamahirija -

in dem Wunsch, die wirtschaftliche Zusammenarbeit zwischen beiden Ländern zu vertiefen,

in dem Bestreben, günstige Bedingungen für Kapitalanlagen von Investoren des einen Landes im Hoheitsgebiet des anderen Landes zu schaffen,

in der Erkenntnis, dass eine Förderung und ein vertraglicher Schutz dieser Kapitalanlagen geeignet sind, die individuelle wirtschaftliche Initiative zu beleben und den Wohlstand beider Länder zu mehren -

haben Folgendes vereinbart:

Artikel 1
Begriffsbestimmungen

Für die Zwecke dieses Abkommens

1. umfasst der Begriff "Kapitalanlagen" Vermögenswerte jeder Art, insbesondere

   a) Eigentum an beweglichen und unbeweglichen Sachen sowie sonstige dingliche Rechte wie Hypotheken und Pfandrechte;

   b) Anteilsrechte an Gesellschaften und andere Arten von Beteiligungen an Gesellschaften;

   c) Ansprüche auf Geld, das verwendet wurde, um einen wirtschaftlichen Wert zu schaffen, oder Ansprüche auf Leistungen, die einen wirtschaftlichen Wert haben;

d) Rechte des geistigen Eigentums, wie insbesondere Urheberrechte, Patente, Gebrauchsmuster, gewerbliche Muster und Modelle, Marken, Handelsnamen, Betriebs- und Geschäftsgeheimnisse, technische Verfahren, Know-how und Goodwill;

e) öffentlich-rechtliche Konzessionen einschließlich Aufsuchungs- und Gewinnungskonzessionen;

eine Änderung der Form, in der Vermögenswerte angelegt werden, lässt ihre Eigenschaft als Kapitalanlage unberührt;

2. bezeichnet der Begriff "Erträge" diejenigen Beträge, die auf eine Kapitalanlage für einen bestimmten Zeitraum anfallen, wie Gewinnanteile, Dividenden, Zinsen, Lizenz- oder andere Entgelte;

3. bezieht sich der Begriff "Investoren" in Bezug auf die jeweilige Vertragspartei auf

a) natürliche Personen, die

- in Bezug auf die Bundesrepublik Deutschland Deutsche im Sinne des Grundgesetzes sind, und

- in Bezug auf die Sozialistische Libysch-Arabische Volks-Dschamahirija im Sinne ihrer geltenden Rechtsvorschriften als Staatsangehörige gelten;

b) juristische Personen, einschließlich Gesellschaften, Handelsgesellschaften, Wirtschaftsvereinigungen sowie andere Organisationen mit oder ohne Rechtspersönlichkeit, die ihren Sitz im Hoheitsgebiet der betreffenden Vertragspartei haben, gleichviel, ob ihre Tätigkeit auf Gewinn gerichtet ist oder nicht;

4. bezeichnet der Begriff „Hoheitsgebiet" das Hoheitsgebiet jeder Vertragspartei einschließlich des Küstenmeers sowie die ausschließliche Wirtschaftszone und den Festlandsockel, soweit das Völkerrecht der jeweiligen Vertragspartei die Ausübung von souveränen Rechten oder Hoheitsbefugnissen in diesen Gebieten erlaubt.

Artikel 2

Förderung und Schutz von Kapitalanlagen

(1) Jede Vertragspartei wird in ihrem Hoheitsgebiet Kapitalanlagen von Investoren der anderen Vertragspartei nach Möglichkeit fördern und diese Kapitalanlagen in Übereinstimmung mit ihren Rechtsvorschriften zulassen.

(2) Jede Vertragspartei wird in ihrem Hoheitsgebiet Kapitalanlagen von Investoren der anderen Vertragspartei in jedem Fall gerecht und billig behandeln und ihnen den vollen Schutz des Abkommens gewähren. Erträge aus der Kapitalanlage und im Fall ihrer Wiederanlage auch deren Erträge genießen den gleichen Schutz wie die Kapitalanlage.

(3) Eine Vertragspartei wird die Verwaltung, die Erhaltung, den Gebrauch, die Nutzung oder die Verfügung über die Kapitalanlagen von Investoren der anderen Vertragspartei in ihrem Hoheitsgebiet in keiner Weise durch willkürliche oder diskriminierende Maßnahmen beeinträchtigen.

Artikel 3

Behandlung von Kapitalanlagen

(1) Jede Vertragspartei behandelt Kapitalanlagen in ihrem Hoheitsgebiet, die im Eigentum oder unter dem Einfluss von Investoren der anderen Vertragspartei stehen, nicht weniger günstig als Kapitalanlagen der eigenen Investoren oder Investoren dritter Staaten.

(2) Jede Vertragspartei behandelt Investoren der anderen Vertragspartei hinsichtlich ihrer Betätigung im Zusammenhang mit Kapitalanlagen in ihrem Hoheitsgebiet nicht weniger günstig als ihre eigenen Investoren oder Investoren dritter Staaten.

(3) Als "Betätigung" im Sinne dieses Artikels ist insbesondere, aber nicht ausschließlich, die Verwaltung, die Erhaltung, der Gebrauch, die Nutzung und die Verfügung über eine Kapitalanlage anzusehen. Als eine "weniger günstige" Behandlung im Sinne dieses Artikels ist insbesondere anzusehen: die unterschiedliche Behandlung im Falle von Einschränkungen des Bezugs von Roh- und Hilfsstoffen, Energie und Brennstoffen sowie Produktions- und Betriebsmitteln aller Art, die

unterschiedliche Behandlung im Falle von Behinderungen des Absatzes von Erzeugnissen im In- und Ausland sowie sonstige Maßnahmen mit ähnlicher Auswirkung. Maßnahmen, die aus Gründen der öffentlichen Sicherheit und Ordnung, der Volksgesundheit oder Sittlichkeit zu treffen sind, gelten nicht als "weniger günstige" Behandlung im Sinne dieses Artikels.

(4) Die aufgrund dieses Artikels gewährte Behandlung bezieht sich nicht auf Vorrechte, die eine Vertragspartei den Investoren dritter Staaten wegen ihrer Mitgliedschaft in einer Zoll- oder Wirtschaftsunion, einem gemeinsamen Markt oder einer Freihandelszone oder wegen ihrer Assoziierung damit einräumt.

(5) Die aufgrund dieses Artikels gewährte Behandlung bezieht sich nicht auf Vergünstigungen, die eine Vertragspartei den Investoren dritter Staaten aufgrund eines Doppelbesteuerungsabkommens oder sonstiger Vereinbarungen über Steuerfragen gewährt.

(6) Die Bestimmungen dieses Artikels verpflichten eine Vertragspartei nicht, steuerliche Vergünstigungen, Befreiungen und Ermäßigungen, die nach den Steuergesetzen nur den in ihrem Hoheitsgebiet ansässigen Investoren gewährt werden, auf im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei ansässige Investoren auszudehnen.

(7) Die Vertragsparteien werden im Rahmen ihrer innerstaatlichen Rechtsvorschriften Anträge auf die Einreise und den Aufenthalt von Personen der einen Vertragspartei, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage in das Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei einreisen wollen, wohlwollend prüfen; das Gleiche gilt für Arbeitnehmer der einen Vertragspartei, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage in das Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei einreisen und sich dort aufhalten wollen, um eine Tätigkeit als Arbeitnehmer auszuüben. Auch Anträge auf Erteilung der Arbeitsgenehmigung werden wohlwollend geprüft.

(8) Die Investoren der Vertragsparteien können internationale Transportmittel für den Transport von Personen und Investitionsgütern in unmittelbarem Zusammenhang mit einer Kapitalanlage im Sinne dieses Abkommens frei wählen.

Artikel 4
Entschädigung bei Enteignung

(1) Kapitalanlagen von Investoren einer Vertragspartei genießen im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei vollen Schutz und volle Sicherheit.

(2) Kapitalanlagen von Investoren einer Vertragspartei dürfen im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei nur zum allgemeinen Wohl und gegen Entschädigung direkt oder indirekt enteignet, verstaatlicht oder anderen Maßnahmen unterworfen werden, die in ihren Auswirkungen einer Enteignung oder Verstaatlichung gleichkommen. Die Entschädigung muss dem Wert der enteigneten Kapitalanlage unmittelbar vor dem Zeitpunkt entsprechen, in dem die tatsächliche oder drohende Enteignung, Verstaatlichung oder vergleichbare Maßnahme öffentlich bekannt wurde. Die Entschädigung muss unverzüglich geleistet werden und ist bis zum Zeitpunkt der Zahlung mit dem üblichen bankmäßigen Zinssatz zu verzinsen; sie muss tatsächlich verwertbar und frei transferierbar sein. Spätestens im Zeitpunkt der Enteignung, Verstaatlichung oder vergleichbaren Maßnahme muss in geeigneter Weise für die Festsetzung und Leistung der Entschädigung Vorsorge getroffen sein. Die Rechtmäßigkeit der Enteignung, Verstaatlichung oder vergleichbaren Maßnahme und die Höhe der Entschädigung müssen in einem ordentlichen Rechtsverfahren nachgeprüft werden können.

(3) Investoren einer Vertragspartei, die durch Krieg oder sonstige bewaffnete Auseinandersetzungen, Revolution, Staatsnotstand oder Aufruhr im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei Verluste an Kapitalanlagen erleiden, werden von dieser Vertragspartei hinsichtlich der Rückerstattungen, Abfindungen, Entschädigungen oder sonstigen Gegenleistungen nicht weniger günstig behandelt als ihre eigenen Investoren. Solche Zahlungen müssen frei transferierbar sein.

(4) Hinsichtlich der in diesem Artikel geregelten Angelegenheiten genießen die Investoren einer Vertragspartei im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei Meistbegünstigung.

Artikel 5
Freier Transfer

Jede Vertragspartei gewährleistet den Investoren der anderen Vertragspartei den freien Transfer der im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage stehenden Zahlungen, insbesondere

a) des Kapitals und zusätzlicher Beträge zur Aufrechterhaltung oder Ausweitung der Kapitalanlage;

b) der Erträge;

c) zur Rückzahlung von Darlehen,

d) des Erlöses aus der vollständigen oder teilweisen Liquidation oder Veräußerung der Kapitalanlage;

e) der in Artikel 4 vorgesehenen Entschädigungen.

Artikel 6
Subrogation

Leistet eine Vertragspartei ihren Investoren Zahlungen aufgrund einer Gewährleistung für eine Kapitalanlage im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei, so erkennt diese andere Vertragspartei, unbeschadet der Rechte der erstgenannten Vertragspartei aus Artikel 10, die Übertragung aller Rechte oder Ansprüche dieser Investoren kraft Gesetzes oder aufgrund Rechtsgeschäfts auf die erstgenannte Vertragspartei an. Ferner erkennt die andere Vertragspartei den Eintritt der erstgenannten Vertragspartei in alle diese Rechte oder Ansprüche (übertragene Ansprüche) an, welche die erstgenannte Vertragspartei in demselben Umfang wie ihr Rechtsvorgänger auszuüben berechtigt ist. Für den Transfer von Zahlungen aufgrund der übertragenen Ansprüche gelten Artikel 4 Absätze 2 und 3 und Artikel 5 entsprechend.

Artikel 7
Transferbestimmungen

(1) Transferierungen nach Artikel 4 Absatz 2 oder 3, Artikel 5 oder Artikel 6 erfolgen unverzüglich zu dem am Tag des Transfers geltenden Marktkurs. Als "unverzüglich" durchgeführt gilt ein Transfer, der innerhalb einer Frist erfolgt, die normalerweise zur Beachtung der Transferförmlichkeiten erforderlich ist. Die Frist beginnt mit der Einreichung eines entsprechenden Antrags und darf unter keinen Umständen zwei Monate überschreiten.

(2) Ist ein Devisenmarkt nicht vorhanden, so ist der von der jeweiligen Zentralbank für ausländische Direktinvestitionen angewandte letztgültige Kurs oder der letztgültige Kurs für die Umrechnung von Devisen in Sonderziehungsrechte heranzuziehen, je nachdem, was für den Investor günstiger ist.

Artikel 8
Sonstige Bestimmungen

(1) Ergibt sich aus den Rechtsvorschriften einer Vertragspartei oder aus völkerrechtlichen Verpflichtungen, die neben diesem Abkommen zwischen den Vertragsparteien bestehen oder in Zukunft begründet werden, eine allgemeine oder besondere Regelung, durch die den Kapitalanlagen der Investoren der anderen Vertragspartei eine günstigere Behandlung als nach diesem Abkommen zu gewähren ist, so geht diese Regelung dem vorliegenden Abkommen insoweit vor, als sie günstiger ist.

(2) Jede Vertragspartei wird jede andere Verpflichtung einhalten, die sie in Bezug auf Kapitalanlagen von Investoren der anderen Vertragspartei in ihrem Hoheitsgebiet übernommen hat.

Artikel 9

Anwendungsbereich

Dieses Abkommen gilt auch für Kapitalanlagen, die Investoren der einen Vertragspartei in Übereinstimmung mit den Rechtsvorschriften der anderen Vertragspartei in deren Hoheitsgebiet schon vor dem Inkrafttreten dieses Abkommens vorgenommen haben. Dieses Abkommen gilt jedoch nicht für Streitigkeiten, die vor seinem Inkrafttreten entstanden sind.

Artikel 10

Beilegung von Streitigkeiten zwischen den Vertragsparteien

(1) Streitigkeiten zwischen den Vertragsparteien über die Auslegung oder Anwendung dieses Abkommens sollen, soweit möglich, durch die Regierungen der beiden Vertragsparteien beigelegt werden.

(2) Kann eine Streitigkeit auf diese Weise nicht innerhalb einer Frist von drei Monaten ab dem Zeitpunkt ihrer Geltendmachung durch eine der Vertragsparteien beigelegt werden, so ist sie auf Verlangen einer der beiden Vertragsparteien einem Schiedsgericht zu unterbreiten.

(3) Das Schiedsgericht wird von Fall zu Fall gebildet, indem jede Vertragspartei ein Mitglied bestellt und beide Mitglieder sich auf den Angehörigen eines dritten Staates als Obmann einigen, der von den Regierungen der beiden Vertragsparteien zu bestellen ist. Die Mitglieder sind innerhalb von zwei Monaten, der Obmann innerhalb von fünf Monaten zu bestellen, nachdem die eine Vertragspartei der anderen mitgeteilt hat, dass sie die Streitigkeit einem Schiedsgericht unterbreiten will.

(4) Werden die in Absatz 3 genannten Fristen nicht eingehalten, so kann in Ermangelung einer anderen Vereinbarung jede Vertragspartei den Präsidenten des Internationalen Gerichtshofs bitten, die erforderlichen Ernennungen vorzunehmen. Besitzt der Präsident die Staatsangehörigkeit einer der beiden Vertragsparteien oder ist er aus einem anderen Grund verhindert, so soll der Vizepräsident die Ernennungen vornehmen. Besitzt auch der Vizepräsident die Staatsangehörigkeit einer der beiden Vertragsparteien oder ist auch er verhindert, so soll das im Rang nächstfolgende

Mitglied des Gerichtshofs, das nicht die Staatsangehörigkeit einer der beiden Vertragsparteien besitzt, die Ernennungen vornehmen.

(5) Das Schiedsgericht entscheidet mit Stimmenmehrheit. Seine Entscheidungen sind bindend. Jede Vertragspartei trägt die Kosten ihres Mitglieds sowie ihrer Vertretung in dem Verfahren vor dem Schiedsgericht; die Kosten des Obmanns sowie die sonstigen Kosten werden von den beiden Vertragsparteien zu gleichen Teilen getragen. Das Schiedsgericht kann eine andere Kostenregelung treffen. Im Übrigen regelt das Schiedsgericht sein Verfahren selbst.

(6) Der Obmann des Schiedsgerichts soll ein Staatsangehöriger eines dritten Staates sein, mit dem beide Vertragsparteien diplomatische Beziehungen unterhalten.

Artikel 11
Beilegung von Streitigkeiten zwischen einer Vertragspartei und einem Investor der anderen Vertragspartei

(1) Streitigkeiten in Bezug auf Kapitalanlagen zwischen einer der Vertragsparteien und einem Investor der anderen Vertragspartei sollen, soweit möglich, zwischen den Streitparteien gütlich beigelegt werden.

(2) Kann die Streitigkeit innerhalb einer Frist von sechs Monaten ab dem Zeitpunkt ihrer Geltendmachung durch eine der beiden Streitparteien nicht beigelegt werden, so wird sie auf Verlangen des Investors der anderen Vertragspartei einem Schiedsverfahren unterworfen. Sofern die Streitparteien keine abweichende Vereinbarung treffen, ist Artikel 10 Absätze 3 bis 5 sinngemäß mit der Maßgabe anzuwenden, dass die Bestellung der Mitglieder des Schiedsgerichts nach Artikel 10 Absatz 3 durch die Streitparteien erfolgt und dass, soweit die in Artikel 10 Absatz 3 genannten Fristen nicht eingehalten werden, jede Streitpartei mangels anderer Vereinbarungen den Präsidenten des Schiedsgerichtshofs der Internationalen Handelskammer in Paris bitten kann, die erforderlichen Ernennungen vorzunehmen. Der Schiedsspruch wird nach innerstaatlichem Recht vollstreckt.

(3) Die an der Streitigkeit beteiligte Vertragspartei wird während eines Schiedsverfahrens oder der Vollstreckung eines Schiedsspruchs nicht als Einwand geltend machen, dass der Investor der anderen Vertragspartei eine Entschädigung für einen Teil des Schadens oder den Gesamtschaden aus einer Versicherung erhalten hat.

(4) Für den Fall, dass beide Vertragsparteien auch Vertragsstaaten des Übereinkommens vom 18. März 1965 zur Beilegung von Investitionsstreitigkeiten zwischen Staaten und Angehörigen anderer Staaten geworden sind, werden Streitigkeiten nach diesem Artikel zwischen den Streitparteien einem Schiedsverfahren im Rahmen des genannten Übereinkommens unterworfen, es sei denn, die Streitparteien treffen eine abweichende Vereinbarung; jede Vertragspartei erklärt hiermit ihr Einverständnis mit einem solchen Verfahren.

Artikel 12
Beziehungen zwischen den Vertragsparteien

Dieses Abkommen gilt unabhängig davon, ob zwischen den beiden Vertragsparteien diplomatische oder konsularische Beziehungen bestehen.

Artikel 13
Inkrafttreten, Geltungsdauer und Außerkrafttreten

(1) Dieses Abkommen bedarf der Ratifikation; die Ratifikationsurkunden werden so bald wie möglich ausgetauscht.

(2) Dieses Abkommen tritt einen Monat nach Austausch der Ratifikationsurkunden in Kraft. Es bleibt zehn Jahre lang in Kraft; nach deren Ablauf verlängert sich die Geltungsdauer auf unbegrenzte Zeit, sofern nicht eine der beiden Vertragsparteien das Abkommen mit einer Frist von zwölf Monaten vor Ablauf auf diplomatischem Weg schriftlich kündigt. Nach Ablauf von zehn Jahren kann das Abkommen jederzeit mit einer Frist von zwölf Monaten gekündigt werden.

(3) Für Kapitalanlagen, die bis zum Zeitpunkt des Außerkrafttretens dieses Abkommens vorgenommen worden sind, gelten die vorstehenden Artikel noch für weitere zwanzig Jahre vom Tag des Außerkrafttretens des Abkommens an.

Geschehen zu Tripolis am 15. Oktober 2004 in zwei Urschriften, jede in deutscher, arabischer und englischer Sprache, wobei jeder Wortlaut verbindlich ist. Bei unterschiedlicher Auslegung des deutschen und arabischen Wortlauts ist der englische Wortlaut maßgebend.

Für die
Bundesrepublik Deutschland

Für die
Sozialistische Libysch-Arabische
Volks-Dschamahirija

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LA RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE D'ALLEMAGNE ET LA JAMAHIRIYA ARABE LIBYENNE POPULAIRE ET SOCIALISTE RELATIF À L'ENCOURAGEMENT ET LA PROTECTION RÉCIPROQUE DES INVESTISSEMENTS

La République fédérale d'Allemagne et la Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste,

Désireuses d'intensifier la coopération économique entre les deux pays,

Entendant créer des conditions favorables aux investissements des investisseurs de chacun des pays sur le territoire de l'autre pays,

Reconnaissant que l'encouragement et la protection contractuelle de ces investissements sont de nature à stimuler l'initiative économique personnelle et à accroître la prospérité des deux pays,

Sont convenues de ce qui suit :

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord :

1. Le terme « investissements » comprend toute classe de biens, notamment :
   a) Les biens meubles et immeubles, ainsi que tous autres droits réels, tels qu'hypothèques, nantissements et gages;
   b) Les actions dans des sociétés et autres formes de participation au capital des sociétés;
   c) Les créances portant sur des sommes d'argent ayant servi à créer une valeur économique ou portant sur toute prestation ayant une valeur économique;
   d) Les droits de propriété intellectuelle, en particulier les droits d'auteur, brevets d'invention, modèles d'utilité, dessins industriels, marques de fabrique, modèles déposés, secrets commerciaux et industriels, procédés techniques, savoir-faire et clientèle;
   e) Les concessions industrielles ou commerciales de droit public, y compris les concessions relatives à la prospection, l'extraction et l'exploitation de ressources naturelles;

Toute modification du mode de placement des avoirs ne porte pas atteinte à leur classification en tant qu'investissement;

2. Le terme « revenus » désigne les sommes rapportées par un investissement pendant une période donnée, notamment les bénéfices, dividendes, intérêts, redevances ou commissions;

3. Le terme « investisseurs » désigne, en ce qui concerne l'une ou l'autre des Parties contractantes :

a) Les personnes physiques qui :

– En ce qui concerne la République fédérale d'Allemagne, sont des Allemands au sens de sa Loi fondamentale; et

– En ce qui concerne la Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste, sont considérés être des ressortissants au sens de sa législation applicable;

b) Les personnes morales, y compris les entreprises, sociétés par actions, associations professionnelles et autres organismes, dotées ou non de la personnalité juridique ayant leur siège sur le territoire de cette Partie contractante, que leurs activités aient un but lucratif ou non;

4. Le terme « territoire » désigne le territoire de l'une ou l'autre Partie contractante, y compris la mer territoriale ainsi que la zone économique exclusive et le plateau continental dans la mesure où le droit international autorise la Partie contractante concernée à exercer des droits souverains ou une juridiction sur ces territoires.

Article 2. Promotion et protection des investissements

1. Chaque Partie contractante encourage dans toute la mesure du possible les investissements effectués dans son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante et admet lesdits investissements conformément à sa législation.

2. Chaque Partie contractante accorde en tout temps sur son territoire aux investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement juste et équitable ainsi qu'une pleine et entière protection en vertu de l'Accord. Les revenus des investissements et, le cas échéant, du réinvestissement desdits revenus, bénéficient de la même protection que l'investissement initial.

3. Aucune Partie contractante n'entravera de quelque façon que soit par des mesures arbitraires ou discriminatoires la gestion, le maintien, l'utilisation, la jouissance ou la cession des investissements effectués sur son territoire par les investisseurs de l'autre Partie contractante.

Article 3. Traitement des investissements

1. Aucune Partie contractante ne soumet les investissements effectués sur son territoire et appartenant à des investisseurs de l'autre Partie contractante ou contrôlés par ces derniers un traitement moins favorable que celui qu'elle accorde aux investissements de ses propres investisseurs ou aux investissements d'investisseurs de tout État tiers.

2. Aucune Partie contractante ne soumet les investisseurs de l'autre Partie contractante, en ce qui concerne leurs activités relatives aux investissements effectués sur son territoire, à un traitement moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers.

3. Sont notamment, mais non exclusivement, considérées comme « activités » au sens du présent article : la gestion, le maintien, l'utilisation, la jouissance et la cession

d'un investissement. Sont notamment considérées comme « traitement moins favorable » au sens du présent article : un traitement inéquitable dans le cas de restrictions à l'achat de matières premières ou auxiliaires, d'énergie ou de combustible ou de moyens de production ou d'exploitation, quels qu'ils soient, un traitement inéquitable dans le cas d'entrave à la commercialisation de produits à l'intérieur comme à l'extérieur du pays, ainsi que toute autre mesure ayant des effets analogues. Ne sont pas considérées comme « traitement moins favorable » au sens du présent article les mesures prises pour protéger la sécurité et l'ordre public, la santé publique ou les bonnes mœurs.

4. Le traitement accordé en vertu du présent article ne vise pas les privilèges que les Parties contractantes accordent aux investisseurs d'États tiers en vertu de leur participation à une union douanière ou économique, à un marché commun ou une zone de libre-échange, ou de leur association auxdits organismes.

5. Le traitement accordé en vertu du présent article ne vise pas les avantages qu'une Partie contractante accorde aux investisseurs d'États tiers en vertu d'un accord visant à éviter la double imposition ou d'autres accords fiscaux.

6. Les dispositions du présent article n'obligent pas une Partie contractante à étendre aux investisseurs résidant sur le territoire de l'autre Partie contractante des avantages, exonérations et abattements fiscaux qui, en vertu de sa législation fiscale, ne sont accordés qu'aux investisseurs résidant sur son territoire.

7. Les Parties contractantes examinent avec bienveillance, conformément à leur législation interne, les demandes de permis d'entrée et de séjour sur leur territoire émanant de personnes de l'autre Partie contractante formulées en rapport avec un investissement; le même principe vaut pour les personnes employées par une Partie contractante qui, en rapport avec un investissement, souhaitent entrer sur le territoire de l'autre Partie contractante et y séjourner pour exercer une activité salariée. Les demandes de permis de travail sont également examinées avec bienveillance.

8. Les investisseurs de chaque Partie contractante sont libres de choisir des modes internationaux de transport pour le transport de personnes et de biens d'équipement directement liés à un investissement au sens du présent Accord.

Article 4. Indemnité en cas d'expropriation

1. Les investissements effectués par des investisseurs d'une Partie contractante bénéficient sur le territoire de l'autre Partie contractante d'une protection et d'une sécurité intégrales.

2. Les investissements effectués par des investisseurs d'une Partie contractante ne font pas l'objet directement ou indirectement sur le territoire de l'autre, de mesures d'expropriation, de nationalisation ou d'autres mesures dont les conséquences équivaudraient à une expropriation ou à une nationalisation, sauf pour cause d'utilité publique et moyennant le versement d'une indemnité. L'indemnité doit être de valeur équivalente à celle qu'avait l'investissement faisant l'objet de l'expropriation immédiatement avant la date à laquelle l'expropriation ou la nationalisation effective ou envisagée ou autre mesure comparable ont été annoncées publiquement. L'indemnité est versée sans délai et est augmentée des intérêts bancaires usuels accumulés jusqu'à la date du paiement; elle est

effectivement réalisable et librement transférable. Des dispositions auront été prises de façon appropriée au moment de l'expropriation, de la nationalisation ou des mesures comparables ou avant celles-ci en vue de fixer le montant de l'indemnité et son paiement. La légalité de l'expropriation, nationalisation ou mesures comparables et le montant de l'indemnité bénéficieront des garanties d'une procédure régulière.

3. Les investisseurs des Parties contractantes dont les investissements subissent un préjudice sur le territoire de l'autre Partie contractante du fait d'une guerre ou d'un conflit armé, d'une révolution, d'un état d'urgence nationale ou d'une émeute bénéficieront de la part de cette autre Partie contractante d'un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs en matière de restitution, indemnisation, dommages et autres modes de règlement. Ces paiements sont librement transférables.

4. Les investisseurs de chacune des Parties contractantes bénéficieront sur le territoire de l'autre Partie contractante du traitement de la nation la plus favorisée en ce qui concerne les questions visées dans le présent article.

Article 5. Libre transfert

Chaque Partie contractante garantit aux investisseurs de l'autre Partie contractante le libre transfert des paiements effectués au titre d'un investissement, notamment :

a) Du capital et des fonds additionnels nécessaires au maintien ou à l'augmentation de l'investissement;

b) Des revenus;

c) Du remboursement des prêts;

d) Des montants provenant de la liquidation ou de la vente de tout ou partie de l'investissement;

e) De l'indemnité prévu à l'article 4.

Article 6. Subrogation

Si une des Parties contractantes verse un montant quelconque à l'un de ses investisseurs en vertu d'une garantie donnée pour un investissement sur le territoire de l'autre Partie contractante, cette dernière, sans préjudice du droit que confère à la première Partie l'article 10, reconnaît la cession de tout droit ou créance dudit investisseur à la première Partie contractante, que ce soit en application d'une loi ou en vertu d'une transaction légale. La deuxième Partie contractante reconnaît en outre que la première Partie contractante est subrogée dans lesdits droits ou créances (créances transférées) et qu'elle est habilitée à les exercer dans la même mesure que son prédécesseur en titre. Les dispositions des paragraphes 2 et 3 de l'article 4 ainsi que de l'article 5 sont applicables mutatis mutandis au transfert des paiements effectués en vertu desdites créances transférées.

Article 7. Dispositions relatives au transfert

1. Les transferts visés aux paragraphes 2 ou 3 de l'article 4, à l'article 5 ou à l'article 6 sont effectués sans délai, au taux de change du marché applicable le jour du

transfert. Un transfert est réputé avoir été effectué « sans délai » s'il est effectué dans les délais normaux nécessaires à l'accomplissement des formalités de transfert. Les délais considérés courent à compter du jour où la demande pertinente a été dûment présentée et ne doivent pas dépasser deux mois.

2. En l'absence de marché de change, le taux applicable est le taux le plus récent appliqué aux investissements dans le pays par la Banque centrale de ce dernier, ou le taux le plus récent appliqué à la conversion des devises en Droits spéciaux de tirage, si celui-ci est le plus favorable à l'investisseur.

Article 8. Autres dispositions

1. Si la législation de l'une ou l'autre Partie contractante ou une obligation aux termes du droit international qui est ou sera en vigueur ultérieurement entre les Parties contractantes en plus du présent Accord contient des règles, générales ou particulières, autorisant les investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante à bénéficier d'un traitement plus favorable que celui prévu par le présent Accord, ces règles, dans la mesure où elles sont plus favorables, l'emportent sur le présent Accord.

2. Chaque Partie contractante remplit toute autre obligation qu'elle a pu contracter en ce qui concerne les investissements effectués sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante.

Article 9. Champ d'application

Le présent Accord s'applique également aux investissements effectués avant son entrée en vigueur par des investisseurs d'une Partie contractante dans le territoire de l'autre Partie contractante, conformément à la législation de cette dernière. Toutefois, le présent Accord ne s'applique pas aux différends survenus avant son entrée en vigueur.

Article 10. Règlement des différends entre les Parties contractantes

1. Les différends entre les Parties contractantes concernant l'interprétation ou l'application du présent Accord sont réglés, dans la mesure du possible, par les Gouvernements des deux Parties contractantes.

2. Si un différend ne peut être réglé dans les trois mois à compter de la date à laquelle la question a été soulevée par une Partie contractante, il pourra être soumis à un tribunal arbitral à la demande de l'une ou l'autre Partie contractante.

3. Ledit tribunal arbitral ad hoc sera constitué de la manière suivante : chaque Partie contractante désignera un membre du tribunal et ces deux membres désigneront d'un commun accord un ressortissant d'un État tiers qui exercera la fonction de Président et sera nommé par les Gouvernements des deux Parties contractantes. Les membres du tribunal seront désignés dans les deux mois et le Président dans les cinq mois à compter de la date à laquelle l'une des Parties contractantes a informé l'autre Partie contractante de son intention de soumettre le différend à un tribunal arbitral.

4. Si les délais prescrits au paragraphe 3 ci-dessus n'ont pas été observés, l'une ou l'autre Partie contractante peut, en l'absence de tout autre arrangement, demander au Président de la Cour internationale de justice de procéder aux nominations voulues. Si le Président est un ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante ou s'il est empêché pour toute autre raison de s'acquitter de cette fonction, le Vice-Président procédera aux nominations nécessaires. Si le Vice-Président est un ressortissant d'une Partie contractante ou s'il est lui aussi empêché de s'acquitter de cette fonction, le membre le plus ancien de la Cour internationale de justice, qui n'est le ressortissant d'aucune des Parties contractantes, procède aux nominations voulues.

5. Le tribunal arbitral statue à la majorité des voix. Ses décisions ont force exécutoire. Chaque Partie contractante prendra à sa charge les dépenses afférentes à son membre et à ses représentants à la procédure arbitrale. Les frais du Président et les autres coûts sont pris en charge, à parts égales, par les Parties contractantes. Le tribunal arbitral peut convenir d'un autre mode de répartition des frais. Pour le reste, il arrête lui-même sa procédure.

6. Le Président du tribunal arbitral doit être ressortissant d'un État tiers avec lequel les deux Parties contractantes entretiennent des relations diplomatiques.

Article 11. Règlement des différends entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante

1. Tout différend relatif aux investissements survenant entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante sera autant que possible résolu à l'amiable entre les Parties intéressées.

2. À défaut de règlement dans les six mois à compter de la date de la demande de règlement par l'une ou l'autre des Parties au différend, le différend sera soumis, à la demande de l'investisseur de l'autre Partie contractante, à l'arbitrage. À moins que les parties en conflit en conviennent autrement, les dispositions des paragraphes 3 à 5 de l'article 10 s'appliquent mutatis mutandis, à la condition que la désignation des membres du tribunal arbitral, conformément aux dispositions du paragraphe 3 de l'article 10, soit effectuée par les parties au différend et que, dans la mesure où les délais spécifiés au paragraphe 3 de l'article 10 ne sont pas respectés, l'une ou l'autre partie au différend peut, en l'absence de tout autre arrangement, demander au Président de la Cour d'arbitrage internationale de la Chambre de commerce de Paris de procéder aux nominations requises. La sentence sera appliquée conformément à la législation nationale.

3. Au cours de la procédure arbitrale ou de l'exécution de la sentence, l'une des Parties contractantes concernées par le différend ne saurait faire valoir que l'investisseur de l'autre Partie contractante a été indemnisé de tout ou partie des préjudices subis grâce au contrat d'assurance qu'il a souscrit.

4. Dans le cas où les deux Parties contractantes sont devenues États Parties à la Convention du 18 mars 1965 pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, les différends selon le présent article entre les parties devront être soumis à l'instrument susmentionné à moins que les parties au différend n'en conviennent autrement. Chacune des Parties doit déclarer qu'elle accepte la procédure.

Article 12. Relations entre les Parties contractantes

Le présent Accord demeurera en vigueur qu'il existe ou non des relations diplomatiques ou consulaires entre les Parties contractantes.

Article 13. Entrée en vigueur, durée et dénonciation

1. Le présent Accord doit être soumis à ratification. Les instruments de ratification seront échangés dès que possible.

2. Le présent Accord entrera en vigueur un mois après la date de l'échange des instruments de ratification. Il demeurera en vigueur pendant une période de dix ans et sera ensuite reconduit pour une période indéterminée, sauf dénonciation écrite par la voie diplomatique par l'une des Parties contractantes douze mois avant son expiration. Au bout de dix ans, le présent Accord pourra être dénoncé à tout moment par l'une des Parties contractantes moyennant un préavis de douze mois.

3. En ce qui concerne les investissements effectués avant la date de dénonciation du présent Accord, les dispositions des articles précédents continueront d'être en vigueur pendant une période supplémentaire de vingt ans à partir de la date de dénonciation du présent Accord.

FAIT à Tripoli, le 15 octobre 2004, en deux exemplaires en langues allemande, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation des textes en allemand et en arabe, le texte anglais prévaudra.

Pour la République fédérale d'Allemagne :

JÜRGEN CHROBOG

DITMAR STAFFELT

Pour la Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste :

MOHAMED AL TAHER SIALA